TRENDS

ترينداز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

روسيا والشرق الأوسط
دور مؤثر ومصالح متنامية

نورهان الشيخ

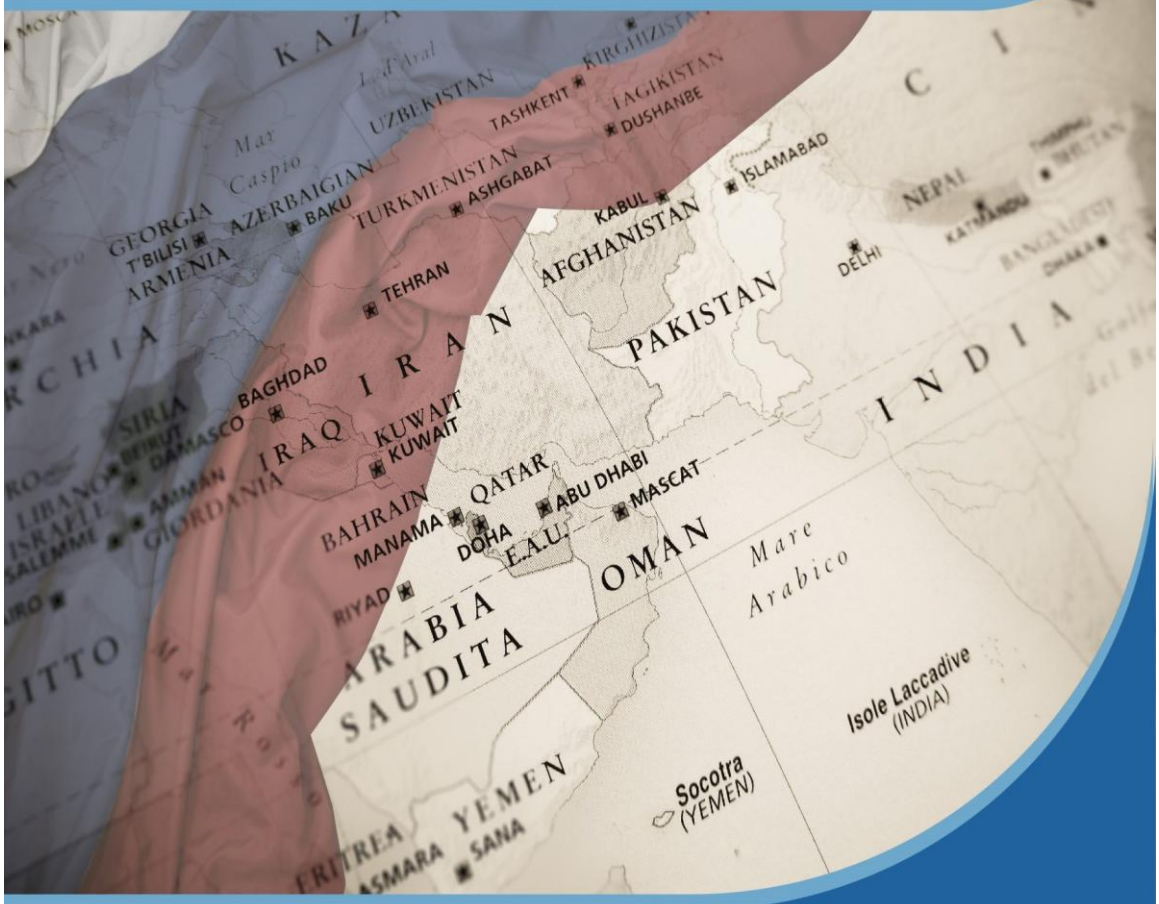

اتجاهات استراتيجية (5)

يونيو 2021

روسيا والشرق الأوسط: دور مؤثر ومصالح متنامية

د. نورهان الشيخ*

منذ بدء الضربات الروسية فى سوريا فى 30 سبتمبر 2015 وعلى مدى ما يقرب من ست سنوات شهد الحضور الروسى فى منطقة الشرق الأوسط قفزة نوعية دفعت الكثيرين فى المنطقة وخارجها إلى التساؤل حول أهداف روسيا وحدود طموحها، وإنعكاسات الاهتمام الروسى المتزايد ودورها المتنامى على توازنات القوى بالمنطقة ومسار قضاياها الشائكة، وهل تستنسخ روسا الدور السوفيتى أم أنها تدشن لسياسة مغايرة من حيث الأولويات والآليات على النحو الذى يتفق والمستجدات الداخلية فى روسيا، وتلك الإقليمية والدولية.

إن روسيا، رغم كونها دولة الاستمرار للاتحاد السوفيتى التى ورثت تاريخه وقدراته وأزماته أيضاً، فإن سياستها وأولوياتها فى الشرق الأوسط تكاد تختلف جذرياً عن سابقتها السوفيتية. فقد حكم الأخيرة البعد الإيديولوجى بالأساس، وكانت خارطة تحالفات موسكو فى الزمن السوفيتى ترسمها التوافقات الأيديولوجية مع النظم الاشتراكية والشيوعية فى المنطقة. وقد اختفى هذا البعد تماماً فى السياسة الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتى، وأصبحت روسيا أكثر برجماتية فى علاقاتها وتحالفاتها، وأكثر نبذاً للاستقطابات الحادة، والانحيازات المؤدلجة، التى تضر بمصالحها وبالأمن والاستقرار فى المنطقة على السواء. ورغم ما يبدو من مواجهة بين موسكو وواشنطن فإن موضوع المواجهة وأبعاده هى المصالح والمكاسب الاستراتيجية الداعمة لها وليس الأيديولوجية.

إن المصالح الروسية ومقتضيات الأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل هما البوصلة التى تضبط الحركة الروسية فى المنطقة، وتحدد مسارتها، وذلك فى إطار توجه عام حاكم يقوم على التوازن والانفتاح على كل الأطراف الإقليمية الفاعلة بما يخدم المصالح والأهداف الروسية. فهناك تطور ملحوظ فى الشراكة الروسية السعودية والخليجية بصفة عامة مع احتفاظ موسكو بشراكتها الاستراتيجية المتنامية مع إيران، وتؤكد روسيا موقفها الثابت والداعم للقضية الفلسطينية فى الوقت الذى تتطور فيه العلاقات مع اسرائيل فى مختلف المجالات، وتتنامى الشراكة الروسية المصرية على مختلف الأصعدة الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع التفاهمات بين موسكو وتركيا

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

ودفع التعاون الاستراتيجى بين الطرفين، وهناك حرص روسى واضح على تطوير التعاون مع المغرب مع الاحتفاظ بالشراكة الاستراتيجية الهامة مع الجزائر.

وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة الهامة تتعلق بماذا تريد روسيا من الشرق الأوسط، وما هى أولويات وآليات التحرك الروسى فى المنطقة، وهل يؤدى ذلك إلى عودة المنطقة كساحة للتنافس الاستراتيجى بين موسكو وواشنطن، وتداعيات ذلك.

أولاً: ماذا تريد روسيا من الشرق الأوسط؟:

كان تصاعد المواجهة بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية عام 2014، والتوجه الروسى نحو دور أوسع نطاقاً فى سوريا والشرق الأوسط، العامل الأساسى وراء تعديل عدد من الوثائق الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وصدورها مبكراً عن الموعد الذى كان مقرراً لها، لترسم التوجهات الروسية الجديدة فى عالم ما بعد الأحادية القطبية، وفى سياق دولى متعدد القوى تسعى موسكو لمكانة متميزة فيه. ومن أبرز هذه الوثائق العقيدة العسكرية الروسية التى صدرت فى 26 ديسمبر 2014 [1]، والتى أنهت العمل بعقيدة عام 2010 والتى كان من المقرر لها الاستمرار حتى عام 2020، والعقيدة العسكرية البحرية التى صدق عليها الرئيس بوتين فى 26 يوليو 2015 [2]، واستراتيجية الأمن القومي التى صدرت بتاريخ 31 ديسمبر 2015 [3]، لتنهى العمل بالاستراتيجية الصادرة فى 12 مايو 2009، والتى كان من المقرر أن تستمر حتى عام 2020[4]، هذا إلى جانب عقيدة السياسة الخارجية الروسية التى تم تبنيها فى 30 نوفمبر 2016.[5] وتتكامل هذه الوثائق مع بعضها البعض لتحدد فى مجملها توجهات وأولويات السياسة الخارجية الروسية، والمبادئ والأهداف التى تحكم الحركة الخارجية لروسيا الاتحادية بصفة عامة ومنها تلك الخاصة بالشرق الأوسط.

وقد أشارت عقيدة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية لعام 2016 إلى مجموعة من الأهداف التى تسعى السياسة الروسية إلى تحقيقها، أبرزها: تعزيز دور روسيا فى إطار عالم متعدد القوى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمى، وتنمية علاقات الشراكة ذات المنفعة المتبادلة وبناء أكبر عدد ممكن من الشراكات مع مختلف دول العالم. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فقد وردت الإشارة إليه فى الجزء الرابع من العقيدة الذى يحمل عنوان الأولويات الإقليمية للسياسة الخارجية، وذلك بعد الجوار الروسى المباشر فى كومنولث الدول المستقلة وأوروبا والباسفيك. وأكدت الوثيقة أن موسكو ستواصل نهج التسوية الدبلوماسية للنزاعات في الشرق الأوسط دون تدخل خارجي ووفق الشرعية الدولية. وكعضو دائم فى مجلس الأمن ورباعية السلام فى الشرق الأوسط سوف تسعى لتحقيق تسوية عادلة للصراع الفلسطينى الإسرائيلى،

وستعمل على تحقيق التسوية في سوريا ووحدة أراضيها واستقلالها، وإنشاء تحالف دولي واسع لمحاربة الإرهاب، كما أنها تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خصوصا في الشرق الاوسط، مؤكدة أنه لا بديل عن الأمم المتحدة كمركز لتنظيم العلاقات الدولية، ولا تعترف روسيا بتعميم واشنطن لتشريعاتها متجاوزة القانون الدولي، وترى أن نهج الولايات المتحدة وحلفائها الهادف إلى ردع روسيا وممارسة الضغوط عليها يقوض الاستقرار الإقليمي والدولى.

فى ضوء عقيدة السياسة الروسية ومسار الأخيرة الفعلى فى الشرق الأوسط يمكن بلورة الأهداف والأولويات الروسية فى الشرق الأوسط فى إطار ثلاثة محاور أساسية:

(1) تحقيق القفزة الاستراتيجية للنفوذ الروسى:

لقد كان الشرق الأوسط حاضراً دوماً وبقوة على الأجندة الروسية، بالنظر لجواره الجغرافى شبه المباشر لروسيا، وأهميته الاستراتيجية والجيوبوليتكية لها على مر العصور، وذلك فى إطار سعي قياصرة روسيا للوصول إلى المياه الدفيئة فى الخليج العربى والبحر المتوسط. وقد استمر هذا التوجه بعد الحقبة القيصرية، حيث أدرك الاتحاد السوفيتى أهمية المنطقة التى أزدادت فى خضم الحرب الباردة وتصاعد حدة المنافسة والصراع بين موسكو وواشنطن منذ أواخر الأربعينات. كما كان الحضور الروسى فى منطقة البحر الأحمر حلم يراود موسكو منذ الحقبة السوفيتية، وسعى الاتحاد السوفيتى للحصول على موطئ قدم فى منطقة البحر الأحمر، وكانت هناك محاولات مع الصومال ثم أثيوبيا، إلا إنها لم تكلل بالنجاح.

ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا إن المواجهة والتنافس الاستراتيجى بين موسكو وواشنطن مازال قائماً، ويعتبر بايدن أن "روسيا تشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة على الساحة الدولية"، وفي خطابه الذى ألقاه بوزارة الخارجية الأمريكية، يوم 4 فبراير 2021، شدد الرئيس الأمريكى جو بايدن على ما تمثله روسيا ومعها الصين من تحدى وتهديد للأمن القومى الأمريكى والمصالح الأمريكية، وأن المواجهة الأمريكية الروسية مستمرة وستزداد شراسة فى المستقبل، أو على حد تعبير بايدن أن "أيام تراجع الولايات المتحدة أمام روسيا انتهت"، وأنه جرى "رفع الثمن الذي ستدفعه روسيا".[6] ومن المعروف أن بايدن جاء من قلب المؤسسات الحاكمة أو ما يسمى بـ "Establishment" وتشبع عبر تاريخه السياسى الطويل بروح الحرب الباردة، وكان نائب أوباما وشريكه فى التصعيد ضد روسيا منذ عام 2014 على خلفية الأزمة الأوكرانية.

يدعم هذا التوجه شركاء واشنطن الأوروبيين فى حلف شمال الأطلسى (الناتو) حيث تضمن التقرير الذى قدمه الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرج، فى الأول من ديسمبر 2020، خلال المؤتمر الإفتراضى لوزراء خارجية الحلف بعنوان "الناتو – 2030: الوحدة في عصر جديد"، النص على أن روسيا تشكل التهديد العسكري الرئيسى للحلف على المدى الطويل .. بالنظر إلى "التأثير السلبي لأعمال روسيا النشطة في البحر الأسود وبحر البلطيق، وفي القطب الشمالي وشرق البحر المتوسط على أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية"[7].

الأمر الذى يشير إلى عودة التوتر بين واشنطن وموسكو حول مدى واسع من القضايا الدولية والإقليمية التى تشهد تناقضات هيكلية واستراتيجية بين البلدين، ويأتى فى قلب هذا التصعيد منطقة الشرق الأوسط التى ستكون ساحة رئيسية للتنافس الاستراتيجى بين القوى الكبرى، الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين، بآليات ومضمون يختلف جذرياً عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة. إن الولايات المتحدة بدأت بالفعل إعادة تعريف وصياغة مصالحها فى الشرق الأوسط بعد أن دخلت سوق الطاقة العالمى كمصدر رئيسى، وأصبح من بين أولوياتها تحجيم النفوذ الروسى بها، وذلك فى الوقت الذى يزداد الحضور الروسى فى المنطقة قوة وتأثير، كما تقع المنطقة فى قلب مشروع الصين "الحزام والطريق"، وهى أفضل نقطة لعرقلة التمدد الصينى عالمياً.

فى هذا السياق وعقب ضم شبة جزيرة القرم لروسيا عام 2014 تصدر تعزيز التواجد الروسى فى البحر المتوسط الأولويات الروسية باعتباره ممر وحيد للبحر الأسود حيث أهم الأساطيل الروسية فى القرم، ونصت العقيدة العسكرية البحرية الجديدة لعام 2015 صراحة على ضمان وجود عسكرى بحرى "دائم" لروسيا فى البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية الروسية فى البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى فى البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية. وإلى جانب قاعدة حميميم الجوية الروسية فى سوريا والتى تم إنشائها بمقتضى اتفاق أغسطس 2015 بين البلدين، وقعت موسكو ودمشق اتفاقية فى 18 يناير 2017 تقضى بتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية متكاملة يمكنها استقبال 11 سفينة حربية، بما في ذلك سفن نووية، وذلك لمدة 49 سنة قادمة قابلة للتمديد تلقائيا. ويسمح الاتفاق لروسيا بنشر نقاط تمركز متنقلة خارج الأراضي التابعة للقاعدة البحرية، بهدف حراسة ميناء طرطوس، ونشر منظومات صاروخية جديدة حولها، إضافة إلى نشر منظومات صاروخية في البحر من طراز "بال" أو "باستيون"، كما نشرت موسكو منظومة صواريخ "أس 300" في محيط قاعدة طرطوس، و"إس 400" فى محيط قاعدة حميميم الجوية.[8]

على صعيد أخر، وفى نوفمبر 2020، صدق الرئيس بوتين على الاتفاق الروسى السودانى حول إنشاء مركز لوجيستي روسى على شواطئ البحر الأحمر السودانية، "قاعدة فلامينجو"، وتطوير وتحديث بنيته التحتية بهدف صيانة السفن الحربية الروسية وتموينها واستراحة أفراد طواقمها. ويقع المركز فى منطقة "ترينكيتات" شمال بورسودان، وتبلغ مساحته 50 كم، ويمكنه استيعاب أربع سفن، بما فيها تلك المزودة بتجهيزات نووية، وعدد من الأفراد لا يتجاوز 300 شخص، ويسرى الاتفاق لمدة 25 سنة قابلة للتجديد تلقائيا لـ 10 سنوات متتالية. ويعد المركز اللوجيستى خطوة أو نواة يمكن تطويرها إلى قاعدة عسكرية بحرية متكاملة، على غرار ما حدث فى طرطوس السورية، لاسيما وأن الشاطئ فى المنطقة كبير ويسمح بالتوسع، ومن المعروف أن الفارق بين المركز اللوجيستى والقاعدة هو فى عدد السفن التى يمكن استضافتها وحجم الأطقم العاملة بها حيث تتسع القاعدة عادة لتشمل ورش صيانة ومراكز اتصالات ونظم دفاع جوى مما يضاعف من عدد الأفراد العاملين بها إلى ما يقرب من 1200 شخص، ويتوقف هذا التوسع على رغبة البلدين فى دفع التعاون بينهما وتطويره مستقبلاً.[9] وفي 28 فبراير 2021، وصلت الفرقاطة الروسية "أدميرال جريجوروفيتش" إلى ميناء بورتسودان، وهى أول سفينة حربية روسية تدخل الميناء، أعقبها دخول الفرقاطة "ستويكي 545"، إلى الميناء في مارس من نفس العام.

ويمثل المركز اللوجيستى حجر زاوية فى التواجد العسكرى الروسى المستقر فى هذه المنطقة حيث أنه لا يوجد تشكيل بحرى روسى فى المنطقة ويوجد فقط سفينتان فى المحيط الهندى وعدد من الغواصات الروسية التى لا يمكن كشفها وتتبع مسارها بالأقمار الصناعية. وتعد السفن الأربعة فى المركز اللوجيستى الروسى فى السودان أول تشكيل بحرى روسي فى المنطقة ورأس جسر وموطئ قدم هام لروسيا، وهو تشكيل يعد صغير نسبياً ولكنه هام وفعال ويلبى احتياجات روسيا وحجم التواجد الذى تريده فى المنطقة. ولموقع المركز أهمية استراتيجية كبيرة ويتمتع بثقل بحرى كثيف عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ومن ثم فإن تثبيت قدم روسية فى المنطقة له أهميته بالنسبة لموسكو.

كما إن وجود المركز سيساعد روسيا على توسيع حضورها البحرى فى منطقة القرن الأفريقى وأفريقيا بصفة عامة، ويؤكد ثبات وقوة التوجه الروسى نحو أفريقيا، وهو الأمر الذى عكسته بوضوح القمة الروسية الأفريقية الأولى فى التاريخ، التى عُقدت فى سوتشى فى أكتوبر 2019. ويتيح المركز آفاق رحبة لتنمية التعاون العسكرى الروسى الأفريقى ويفتح الأسواق الأفريقية للسلاح الروسى حيث ستكون خدمات ما بعد البيع التى سيقدمها المركز أقرب مما يشجع الدول الأفريقية على شراء الأسلحة والمنظومات الروسية وخاصة أن هناك قبول بالفعل

من جانب الدول الأفريقية على السلاح الروسى، وإلى جانب مصر والجزائر اللتان تعتبران من كبرى مستوردى الأسلحة الروسية، تمثل صادرات الأسلحة الروسية إلى إفريقيا جنوب الصحراء حوالى 7% من إجمالى الصادرات الروسية من الأسلحة ومن بين شركاء روسيا فى هذا الاطار كل من إثيوبيا، وأنجولا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ونيجيريا، وغانا، ومالي، وأوغندا، وجنوب أفريقيا.

ورغم ما تداولته عدد من وسائل الاعلام حول تجميد الاتفاق بين السودان وروسيا لحين موافقة المجلس التشريعى المنتظر تشكيله، وطلب السودان من روسيا سحب جميع معداتها العسكرية من ميناء بورتسودان،[10] فإن المصادر الروسية أشارت إلى عدم وجود تأكيد رسمى فى هذا الخصوص[11]، ونفى ناطق باسم الخارجية السودانية، المنصور بولاد، فى 28 أبريل 2021 وجود تأكيد رسمي بوقف التعاون العسكري مع روسيا فيما يتعلق بالمركز اللوجيستى[12]. وقد رأى البعض أن السودان قد يكون عرضه للضغوط الأمريكية لإنهاء الوجود الروسى بها وذلك فى إطار التنافس الاستراتيجى بين واشنطن وموسكو، وفى وقت تنفتح فيه الخرطوم على واشنطن بعد رفعها من قائمة الدول الراعية للارهاب.

إلا إنه فى ضوء ما يمثله المركز اللوجيستى الروسى فى السودان من خطوة نوعية نحو القفزة الاستراتيجية التى تسعى إليها موسكو منذ الحقبة السوفيتية حيث تعمل قاعدة فلامينجو كموقع تبادلى مع قاعدة طرطوس فى حالة التهديد البحرى أو الجوى لروسيا، فإنه ليس من السهل أن تتنازل روسيا عن هذا المكسب الاستراتيجى الهام. وقد تعزز هذه القفزة باستكمال مثلث القواعد العسكرية، سوريا – السودان – ليبيا، والحصول على موطئ قدم فى الجفرة أو غيرها بليبيا، صحيح أن ذلك لايبدو بالأمر اليسير فى ضوء التعقيدات التى تكتنف الملف الليبى والتنافس الحاد بين القوى الإقليمية والدولية بها، إلا إنه يظل أمراً ممكناً.

(2) إختراق حزام الارهاب وتصفيته:

أدت التطورات المتلاحقة فى المنطقة منذ عام 2011 إلى نمو ما يشبه حزام للارهاب ضاغط على روسيا، يبدأ من الجماعات المتمركزة فى أفغانستان وباكستان، والتهديد الذي تشكله العناصر المتطرفة فى الفضاء السوفيتي لاسيما آسيا الوسطى، مروراً بسوريا والعراق وحتى ليبيا، وتدعمه الجماعات المتطرفة بمنطقة الساحل والصحراء غرباً. وقد وزاد من خطورة هذا الحزام توظيف عدد من القوى الإقليمية، المدعومة دولياً، له فى محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار فى روسيا والمنطقة.

وتقوم الاستراتيجية الروسية فى مجال مكافحة الارهاب على مفهوم "التنظيف والاستئصال التام" حيث تضع روسيا القضاء على الارهاب واستئصاله من جذوره على قمة أولوياتها. وتحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة متقدمة جداً فى هذا الشأن وتأتى مباشرة بعد الفضاء السوفيتى السابق الذى يمثل الجوار الروسى المباشر. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط، حزام روسيا الجنوبى الغربى، حاضنة رئيسية للارهاب من وجهة النظر الروسية ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسى.

ووفقاً لما أعلنه مدير جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، ألكسندر بورتنيكوف، فإن الجهاز نجح فى إحباط 23 عملا إرهابيا في روسيا خلال عام 2017، وقضى على 78 إرهابيا واعتقل 1018 آخرين [13]. ولا تتوقف عمليات المطاردة التى تقوم بها السلطات الروسية لهذه العناصر، ومنها نجاح جهاز الأمن الفيدرالي الروسي فى 25 نوفمبر 2020 فى القبض على خلية لتنظيم "داعش" كانت تخطط لسلسة من العمليات الإرهابية في مقاطعة فلاديمير المجاورة لمقاطعة موسكو. [14] ومن المعروف أن تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية"، المسئول عن العديد من الهجمات الارهابية فى روسيا، أعلن مبايعته لتنظيم "داعش" في 21 يونيو 2015، وأعلن الأخير روسيا عدوًا له. وينشط التنظيم عبر مواقع التواصل الاجتماعى بشكل واسع النطاق لتجنيد مزيد من العناصر فى روسيا وجوارها ليس فقط للقتال فى سوريا وإنما للقيام بعمليات ارهابية فى العمق الروسى. وتواجه الأجهزة الأمنية الروسية صعوبة فى اكتشافهم عند عودتهم، نظراً لانقسامهم إلى مجموعات، وانتشارهم في أرجاء مختلفة من روسيا.

وقد كان ذلك دافع رئيسى للتدخل الروسى فى سوريا حيث أن كثير من الارهابيين الذين يتم القبض عليهم فى روسيا على صلات بتنظيمات وجماعات داخل سوريا، إلى جانب آلاف الشيشانيين وغيرهم الذين انخرطوا فى تنظيم داعش وتنظيمات إرهابية أخرى واتجهوا للقتال فى سوريا، وأصبحوا هدف مباشر للضربات الروسية فيها.

وتسعى روسيا جاهدة إلى عدم السماح بعودة المقاتلين من سوريا إليها ولفضائها السوفيتى أو نقلهم إلى مناطق أخرى مثل ليبيا، وكاراباخ، والحدود الأفغانية الطاجيكية، وترى ضرورة تصفيتهم فى أماكنهم. وأشار الرئيس بوتين صراحة إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا، وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا "ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس من خلال عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا"، قائلاً: "لن ننتظر وصولهم إلينا أو إليكم" فى إشارة إلى دول آسيا الوسطى.[15] وأشار الرئيس بوتين إلى وجود 4

آلاف إرهابي من روسيا وحدها فى صفوف الارهابيين بسوريا، وما بين 4.5 و5 آلاف إرهابي من الجوار السوفيتى وخاصة دول آسيا الوسطى، وأكد أن ذلك يمثل تهديدا حقيقيا لروسيا.

(3) تعظيم المصالح الروسية:

إن سعى روسيا باتجاه الشرق الأوسط ينطلق ليس فقط من منظور جيواستراتيجى وأمنى على النحو السابق بيانه، ولكن من اقتراب برجماتى يقوم على تنمية مصالحها فى المنطقة وتعظيم عوائدها ودعم نمو الاقتصاد الروسى حيث تمثل المنطقة سوقاً كبيرة لمدى واسع من الصادرات الروسية، ويتضمن ذلك الصادرات السلعية المختلفة، والتقنيات العالية، ومنظومات التسلح، فمنطقة الشرق الأوسط تعد سوق هامة وواعدة للتقنيات النووية الروسية، كما إنها سوق هام للصادرات الروسية من الأسلحة والتى تعتبرها موسكو مورد رئيسى للدولة الروسية.

فى هذا السياق يأتى على قمة المصالح والأولويات الروسية التنسيق فى سوق الطاقة مع دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية فى إطار صيغة "أوبك +" لمواجهة انخفاض الأسعار باعتباره تحدى هام يؤثر على الأمن القومى الروسى بمفهومه الواسع. ويعد الحفاظ على حد أدنى من الأسعار للنفط قضية أمن قومى روسى خاصة مع المخاوف الروسية حول استخدام هذه الورقة للضغط عليها والمساس بقدراتها المتنامية وباستقرارها الاقتصادى ومن ثم السياسى كما حدث قبيل تفكك الاتحاد السوفيتى. ومن المعروف أن أكثر من 55% من إيرادات الموازنة الروسية تأتى من عوائد صادرات النفط والغاز، وتعد الأخيرة أساس الصادرات الروسية حيث تمثل حوالى 65% من إجمالى الصادرات الروسية حتى عام 2019 [16]، أى قبل أزمة كورونا وتداعياتها. وقد تأثرت روسيا كثيراً بالانخفاض الحاد فى أسعار النفط إلى أكثر من النصف منتصف عام 2014، ثم وصولها إلى أدنى مستوياتها على خلفية جائحة كورونا. فروسيا هى ثانى أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم عام 2020 حيث تستأثر بنحو 40% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط، وهى الأولى في تصدير الغاز عام 2019 وبها ثلث الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. ومن ثم فإن قطاع الطاقة قطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلة التى توجه السياسة الروسية وتحكم حركتها.

وتعول روسيا كثيراً على التنسيق والتعاون مع المملكة العربية السعودية وذلك إنطلاقاً من رؤية روسية تقوم على النظر إلى كبار منتجي النفط كحلفاء فى سوق الطاقة العالمية، خاصة دول الخليج وفى مقدمتها السعودية، وليس منافسين أحدهما للآخر. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة لذلك بقوله: "نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة ولدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال". عزز هذا توقيع ميثاق تعاون طويل

الأمد في إطار صيغة "أوبك+" خلال القمة السعودية الروسية فى أكتوبر 2019، وجاء الميثاق تتويجاً للتفاهمات بين الطرفين منذ عام 2016 حول ضبط مستوى الأسعار من خلال التحكم فى حجم الانتاج، وكانت الدول المشاركة في اتفاق "أوبك+" قد وافقت على الميثاق في يوليو 2019، والذى يضمن تعاون دائم ويعطي صبغة رسمية للتعاون بين 24 دولة منتجة للنفط من داخل وخارج منظمة "أوبك" تقودها روسيا والسعودية. ويعتبر الميثاق ثمرة جهد دبلوماسي سعودي روسي، وأشار الأمين العام لمنظمة "أوبك"، محمد باركيندو، إلى إن الميثاق سيستمر إلى "الأبد"، الأمر الذى يدعم استمرار الشراكة فى سوق النفط كدعامة أساسية للشراكة الروسية الخليجية فى المستقبل.[17]

ويكتسب هذا البعد أهمية متزايدة فى ضوء الضائقة الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد الروسى نتيجة التدهور الحاد وغير المسبوق فى أسعار النفط بسبب تراجع الطلب العالمى على النفط على خلفية جائحة كورونا والإغلاق الذى قامت به دول العالم ضمن إجراءات مواجهة الجائحة، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط مطلع مارس 2020 بنسبة 50% عما كانت عليه في يناير من نفس العام، ليصل سعر البرميل إلى أقل من 25 دولاراً للبرميل. وفى كلمته أمام أعضاء مجلس الاتحاد الروسى (المجلس الأعلى فى البرلمان)، فى 23 سبتمبر 2020، أشار الرئيس بوتين إلى بعض أبعاد هذه الضائقة، وأن إيرادات الميزانية الفيدرالية لعام 2020 من بيع المحروقات تراجعت إلى 30%، بعد أن كانت تمثل نصف تلك الإيرادات عام 2011 نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وأن عجز الموازنة الحكومية لعام 2020 بلغ 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت الميزانية الأصلية للعام تستهدف فائضا قدره 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، صاحب ذلك انخفاض فى الدخل الحقيقى للأفراد[18].

ثانياً: آليات التحرك الروسى فى المنطقة:

فى إطار الأولويات والمصالح السابقة تقوم روسيا بتوظيف كافة الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لدعم تحركاتها وتحقيق أهدافها فى المنطقة، على النحو التالى:

(1) الآليات السياسية والدبلوماسية:

تنتهج روسيا ما يُعرف بدبلوماسية القمة فى صياغة التفاهمات حول القضايا الخلافية مع دول المنطقة، وبلورة الأسس لإطلاق الشراكات فى مختلف المجالات على النحو الذى يحقق

المصالح المتبادلة لموسكو، إلى جانب آليات دبلوماسية أخرى منها طرح المبادرات والوساطة لتسوية الخلافات والنزاعات ودعم الأمن والاستقرار الإقليمى.

أ. دبلوماسية القمة:

من أبرز ملامح السياسة الروسية فى الشرق الأوسط التحرك الدبلوماسى الفعال على مستويات عليا والزيارات المتكررة للرئيس بوتين بهدف دفع التعاون الاستراتيجى مع دول المنطقة فى مختلف المجالات، والتى كان من أبرزها، خلال الفترة من 2015 وحتى 2020، زيارته للامارات والسعودية فى أكتوبر 2019 التى أكدت الإنطلاقة الجديدة للعلاقات الروسية الخليجية، وكونها توجه ثابت وخيار استراتيجى فى السياسة الروسية والخليجية على السواء، وكان للزيارة أهمية ودلالة خاصة، بالنظر لكونها الأولى منذ أثنى عشر عاما حيث كانت زيارة الرئيس بوتين الوحيدة للدولتين عام 2007، وكذلك زيارته لمصر عامى 2015 و2017 وتم خلال الأخيرة توقيع العقود التنفيذية لمحطة الضبعة النووية، وزيارته لإسرائيل وفلسطين فى يناير 2020.

هذا إلى جانب الزيارات المتكررة التى قام بها قادة المنطقة لروسيا والتى كان من أبرزها زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لروسيا فى يونيو 2018، والتى كانت السادسة فى غضون خمس سنوات، ومثلت نقطة تحول جوهرية فى العلاقات الروسية الإماراتية حيث تم خلالها توقيع "إعلان الشراكة الاستراتيجية" بين البلدين، ويمثل هذا الإعلان التاريخى قاعدة هامة لإطلاق التعاون بين الجانبين فى مختلف المجالات على أساس من المصالح المتبادلة للطرفين حيث ينص على تطوير شراكة استراتيجية بين الإمارات وروسيا تشمل المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية والثقافية إضافة إلى المجالات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية والسياحية، وإجراء المشاورات بشكل منتظم بين وزيري خارجية البلدين بهدف تعزيز الحوار والتنسيق المشترك بينهما حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية.

كذلك، زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سالمان بن عبد العزيز التاريخية لروسيا فى أكتوبر 2017 التى مثلت نقلة نوعية فى العلاقة الخليجية الروسية باعتبارها الأولى من نوعها وما يتضمنه ذلك من دلالات هامة، ونظراً لما أسفرت عنه من اتفاقات دفعت العلاقات الروسية السعودية لمستويات غير مسبوقة من التعاون. أيضاً زيارة الرئيس السيسى لموسكو فى 17 أكتوبر 2018، والتى كانت القمة المصرية الروسية الخامسة خلال تلك الفترة وشهدت توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، التى نقلت الشراكة بينهما إلى مستوى نوعى واستراتيجى غير مسبوق، وكفلت إطار منظم يضمن استمرارية تطوير التعاون المستقبلى بينهما

فى مختلف المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والتقنية والثقافية. هذا إلى جانب زيارة الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لروسيا عام 2015، وزيارات ملك الأردن أعوام 2015 و2017 و2018، وزيارات رئيس الوزراء الإسرائيلى المتكررة لموسكو، وغيرها.

ب. طرح المبادرات الداعمة للأمن والاستقرار الإقليمى:

تدعم روسيا الخيار الدبلوماسى والتسوية السلمية للنزاعات فى المنطقة كتوجه عام، وفى هذا السياق، أطلقت موسكو مبادرة "المفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج" فى 23 يوليو 2019،[19] متضمنة الرؤية الروسية فى هذا الخصوص والإجراءات اللازمة لضمانها، وتعتبر المبادرة إعادة تأكيد وإمتداد للطرح الروسى منذ أواخر التسعينات بشأن أمن الخليج، والقائم على إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج تضم دول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق وإيران، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة وتأخذ فى الاعتبار مصالح كافة الدول فى المنطقة. وانطلقت المبادرة من تسعة مبادئ تتمحور حول أولوية مكافحة الارهاب كتهديد مشترك، والتأكيد على دور الأمم المتحدة وأن أى تحرك عسكرى يجب أن يكون تحت المظلة الأممية ووفق قواعد القانون الدولى. كما أكدت على النهج التدريجي (خطوة – خطوة) فى إنشاء النظام الأمنى، والأخذ فى الاعتبار مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية وإشراكهم فى عملية صنع القرار وتنفيذها ضماناً لاستقراره واستمراره.

ووفقاً للوثيقة فإن نقطة البدء تتمثل فى تشكيل "مجموعة عمل" تتولى الإعداد لمؤتمر دولي حول الأمن والتعاون في منطقة الخليج، من خلال مشاورات ثنائية ومتعددة مع الأطراف المعنية إقليمية ودولية، والمنظمات الدولية والإقليمية متمثلة فى مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفى ضوء ذلك تقوم مجموعة العمل بتحديد المشاركين وجدول الأعمال ومستوى التمثيل للأطراف المختلفة، ومكان عقد المؤتمر، وكذلك إعداد مشاريع القرارات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحديد تدابير الأمن وبناء الثقة والرقابة.

ومن بين الإجراءات التى تضمنتها المبادرة أهمية تأكيد دول المنطقة والأطراف الدولية على التزاماتها بالتخلي عن استخدام القوة في حل المسائل الخلافية، واحترام سيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها، والالتزام بمبدأ تسوية الخلافات بشأن ترسيم الحدود عن طريق التفاوض أو غيره من الوسائل السلمية. وأن تأخذ دول المنطقة على عاتقها التزامات متبادلة متعلقة بالشفافية في المجال العسكري، وبينها الحوار بشأن العقائد العسكرية واجتماعات لوزراء دفاع الدول

الإقليمية، وإقامة "خطوط ساخنة"، وتبادل الإخطارات بصورة مسبقة حول إجراء التدريبات وطلعات الطيران العسكري، وتبادل المراقبين، وعدم نشر قوات لدول خارج المنطقة على أساس دائم على أراضي دول الخليج، وتبادل المعلومات بشأن القوات المسلحة.

كذلك، توقيع اتفاقية للحد من التسلح فى المنطقة، وقد يتضمن ذلك إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وحظر التكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، ومن بينها مضادات الصواريخ، وخفض تعداد القوات المسلحة من جانب جميع دول المنطقة. وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط، من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى تحويل الخليج إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. كذلك، إبرام اتفاقات لمكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وكافة أشكال الجريمة المنظمة. وإضافة إلى الإجراءات المذكورة، أشارت الوثيقة إلى ضرورة إطلاق حوار تدريجي حول تقليص الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة، ووضع تدابير مشتركة لبناء الثقة بين دول الخليج.

كما تضمنت الوثيقة فكرة إنشاء منظمة للأمن والتعاون بالخليج تضم فى عضويتها القوى الإقليمية المعنية، إلى جانب روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند، وغيرها من الأطراف الدولية المعنية بصفة مراقبين، ورأت الوثيقة أن مثل هذه المنظمة يمكن أن تصبح عنصرًا رئيسياً من عناصر نظام الأمن الإقليمي فى منطقة الشرق الأوسط.

والمبادرة الروسية على هذا النحو تبدو طموحة، وربما غير واقعية بالنسبة للبعض، إلا إن الخبرة التاريخية لإنشاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبى فى أجواء أشد تعقيداً وضراوة خلال السبعينات، وخبرة مناطق أخرى مثل جنوب شرق آسيا وغيرها، تؤكد إلى إنها قابلة للتنفيذ إذا ما جنحت الأطراف المختلفة للسلام ونبذت إستعراض القوة والتهديدات المتبادلة، وقبلت واشنطن ولندن بالدور الروسى. إلا إن الولايات المتحدة لن تقبل بذلك ليس رفضاً لمبدأ التفاوض مع إيران ولكن للحيلولة دون مزيد من النفوذ والمكانة لروسيا فى الشرق الأوسط، وإعتقاداً بأن مزيد من التهديد والضغوط قد يجدى ويدفع طهران إلى تقديم التنازلات التى تطمح إليها واشنطن.

جـ. الوساطة:

لعبت روسيا دور الوسيط فى أكثر من ملف بالمنطقة مع اختلاف مساحة هذا الدور وفاعليته من قضية لأخرى، فهو دور قيادى فى الملف السورى، ورئيسى فى الملف النووى الإيرانى، ومساعد وأكثر محدودية فى الملف الفلسطينى.

إن أولى هذه الملفات وأبرزها من زاوية الدور الذى تلعبه موسكو هو المسار السياسى لتسوية الأزمة السورية. وتنطلق روسيا من أن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة السورية والحفاظ على وحدة الأراضى السورية، وتجاوز الخلافات بين الأطراف المختلفة المتصارعة هو طاولة المفاوضات، وأن الضربات الجوية لا يمكن وحدها أن تؤدى إلى استقرار حقيقى فى سوريا. وقد كان لإطلاق مسار "أستانا" فى يناير 2017، الذى تعتبره موسكو ممهد ومساعد لمسار جنيف السياسى، دور حيوى فى استعادة الاستقرار فى سوريا وتثبيت النجاحات التى حققتها ضد الارهاب، كما كانت المرة الأولى التى تشارك فيها المعارضة المسلحة فى مفاوضات مباشرة مع النظام السورى، ومثل ذلك فى حد ذاته خطوة هامة باتجاه التسوية. وعلى مدى خمسة عشر جولة من المفاوضات الصعبة فى أستانا حتى فبراير 2021، استطاعت روسيا بالتعاون مع الدول الضامنة الأخرى، إيران وتركيا، أن تنقل سوريا من حالة الحرب إلى قدر مقبول من الاستقرار من خلال مناطق خفض التصعيد، وجهود مركز المصالحة الروسى فى حميميم، الذى يبذل دور حيوى فى دعم المصالحة فى سوريا ونزع سلاح الأفراد والميليشات السورية وإعادة دمجها فى المجتمع كمواطنين.

وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بمناطق خفض التصعيد فى ختام اجتماعات أستانا 4 التى عُقدت فى كازاخستان يومي 3 و4 مايو 2017، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من يوم 6 مايو، بين كل من روسيا وإيران وتركيا، باعتبارها دول ضامنة للاتفاق، ونصت على وقف إطلاق النار بين كافة الأطراف المتصارعة، وكذلك حظر الضربات الجوية. وتتضمن 4 مناطق، الأولى، وهى أكبر منطقة وتقع في شمال سوريا، وتشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية، وشمال شرقي ريف اللاذقية، وغربي ريف حلب وشمال ريف حماة. وتمتد المنطقة الثانية شمالي ريف حمص، وتشمل مدينتي الرستن وتلبيسة والمناطق المحاذية. أما المنطقة الثالثة فتشمل الغوطة الشرقية، وتمتد المنطقة الرابعة جنوب سوريا في المناطق المحاذية للحدود الأردنية في ريفي درعا والقنيطرة.[20] وخلال أستانا 8 تم اعتماد وثيقتين مهمتين في إطار عملية بناء الثقة بين الحكومة السورية من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى، تتعلق الأولى بإنشاء فريق عمل حول تبادل الأسرى ونقل الجثث والقتلى والمفقودين، يضم كلاً من المعارضة والمنظمات الدولية والحكومة السورية، وتتصل الثانية بإزالة الألغام خصوصًا في المناطق التراثية.

وقامت موسكو بالتنسيق مع الرياض بتوحيد المعارضة السورية وتم ذلك بالفعل خلال مؤتمر الرياض2 فى نوفمبر 2017، وتوجهت المعارضة لجنيف (8)، للمرة الأولى، بوفد موحّد يضم 50 عضوا يمثل كل فصائل المعارضة.[21] ويعتبر هذا فى حد ذاته، إنجاز لم يكن متصور فى ضوء التناقضات الحادة التى كانت تموج بها المعارضة. ولاشك أن توحيد منصات

المعارضة الثلاثة، موسكو، الرياض، القاهرة، فى وفد واحد خطوة هامة وضرورية نحو التسوية السلمية ودعم الاستقرار الكامل فى سوريا.

وعقب فشل الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف، وعدم التوصل إلى أية نتائج إيجابية فى ضوء إصرار المعارضة على طرح مسألة رحيل الأسد كشرط أولي للتوافق على إمكانات التسوية، ورفض الوفد الحكومي السوري الجلوس للتفاوض المباشر مع قوى المعارضة، عاد الحديث عن مسار سوتشي كبديل مقبول بالنسبة للأطراف الثلاثة الراعية، روسيا وإيران وتركيا، وكذلك الحكومة السورية بالإضافة إلى بعض عناصر المعارضة، وعقد مؤتمر سوتشى للحوار الوطني السوري يوم 30 يناير 2018، وشارك فيه 1500 من القوى السورية المختلفة. وقد أكدت موسكو أن سوتشي ليست موازية لجنيف أو منافس لها بل إنها تمهد الطريق للتسوية السلمية برعاية الأمم المتحدة في جنيف، وتمت دعوة مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا للمشاركة فى سوتشى وكافة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بما فيها الولايات المتحدة التى شاركت بصفة مراقب.

وخلال جولة أستانا 15 التى عُقدت فى الفترة من 16–17 فبراير 2021، بعد توقف دام حوالى عام، تمت مناقشة موضوع إنعاش اللجنة الدستورية السورية التي فشلت على مدار خمس جولات من تحقيق أي نتائج على صعيد كتابة دستور جديد للبلاد. كما تم بحث ملف إدلب والبؤر النائمة لتنظيم داعش والهجمات التى تقوم بها جماعات ارهابية فى الشمال السورى وإدلب وضرورة تثبيت الخارطة العسكرية وفق الاتفاق الروسى التركى المعنون بـ "المذكرة حول إرساء الاستقرار في منطقة إدلب لخفض التصعيد والمؤرخة بيوم 17 سبتمبر 2018" والبروتوكول الإضافى المكمل لها والموقع فى 5 مارس 2020، وتم تعليقها من جانب موسكو في 14 أغسطس من نفس العام نتيجة هجمات جبهة النصرة والجماعات الارهابية فى إدلب.[22]

على صعيد أخر، تسعى روسيا إلى التنسيق مع الدول ذات النفوذ فى سوريا من خلال القمة الثلاثية، روسيا وإيران وتركيا، التى بدأت فى سوتشى فى نوفمبر 2017، وعقدت بعد ذلك دورياً بين الدول الثلاث كل ستة أشهر تقريباً فكانت الثانية فى أسطنبول فى 4 أبريل 2018، ثم طهران فى 7 سبتمبر 2018، وكانت الأخيرة إفتراضية فى 1 يوليو 2020 بسبب جائحة كورونا، وتم خلالها بحث الأوضاع فى سوريا على ضوء العقوبات الغربية التى تم فرضها.

فى هذا السياق يعد الدور الروسى هو الأبرز فى قيادة مسار التسوية السلمية فى سوريا على مختلف المسارات، فى حين تبدو واشنطن أقل تأثيراً فى هذا الصدد خاصة بعد أن نجحت

الضربات الجوية الروسية فى تغيير توازنات القوى على الأرض السورية، والتوافقات التى تمت مع أنقره وما مثلته من تغيير جوهرى فى معادلة القوى الخاصة بالقضية السورية.

ثانيها، محاولات الوساطة بين الأطراف الفلسطينية المختلفة، وبين فلسطين واسرائيل. وتنطلق روسيا من التأييد المطلق للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بما في ذلك وضع القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية، والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام، وحق الفلسطينيين فى اقامة دولتهم المستقلة، وعلى حل الدولتين ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية، وكذلك من كونها عضو "الرباعية" الدولية للسلام فى الشرق الأوسط، التى بدأت فى 2001 وتضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة، وصدر بها قرار مجلس الأمن رقم 1397 فى مارس 2002، ليقنن دور روسيا فى عملية التسوية السلمية. وكانت روسيا قد أبدت تحفظها على تعيين تونى بلير، رئيس الوزراء البريطانى الأسبق، موفداً للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط فى يونيو 2007، ومنذ ذلك الحين خيم الجمود على الرباعية ولم يبذل بلير الجهد المأمول والواجب لتفعيلها.

فى هذا السياق تسعى موسكو إلى دور مباشر فى الملف الفلسطينى الإسرائيلى وتتحرك على محورين. من ناحية تدفع روسيا باتجاه المصالحة الفلسطينية من خلال عقد لقاءات للفصائل الفلسطينية بهدف التوفيق فيما بينها وإنهاء الانقسام الفلسطينى، وتحتفظ روسيا بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بينها حركة حماس التى تصنفها واشنطن وبروكسل كمنظمة ارهابية. وفى منتصف يناير 2017 استضافت روسيا محادثات غير رسمية بين ممثلين عن تسع من الفصائل الفلسطينية منها "فتح" و"حماس"، وأعلنت الفصائل الفلسطينية إثر اجتماعات استمرت 3 أيام برعاية روسية أنها توصلت إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات،[23] وكان من الواضح أن مهمة التغلب على الانقسام الفلسطيني ليست سهلة، فالنزاع بين "فتح" و "حماس" مستمر منذ عام 2006، واتخذ مرارا طابع الصدام المسلح بينهما، كما تختلف الفصائل الفلسطينية مبدئيا على سبل ووسائل الوصول إلى حل مع إسرائيل.

ورغم نجاح اجتماع موسكو فى فبراير 2019 الذى شارك فيه 12 من الفصائل الفلسطينية، من بينها فتح وحماس والجهاد الاسلامى والجبهة الشعبية، فى كسر الجمود فى ملف المصالحة الفلسطينية، وتحقيق التوافق بين الفصائل المشاركة على ضرورة مواجهة خطة السلام الأمريكية المعروفة بـ"صفقة القرن"، وعلى وحدة الفصائل فيما يتعلق بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي

والاستيطان والتصدي لمحاولات تغيير الوضع القائم لمدينة القدس ومحاولات فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، فإنه فشل فى إنهاء الانقسام والتوافق حول بيان ختامي مشترك متفق عليه في البداية وتم سحبه من التداول، نتيجة معارضة ممثلي حركتي "الجهاد الإسلامي" و"حماس" لعدة بنود في الوثيقة تتعلق بمسألة القدس، حيث طلب البعض استخدام عبارة "دولة فلسطينية عاصمتها القدس" دون تحديد حدود عام 1967، فيما كان البعض ضد الحديث عن الشرعية الدولية، وعارض آخرون الحديث عن "حق العودة" معتبرا ذلك اعترافا ضمنياً بدولة إسرائيل.[24]

على صعيد أخر، سعت روسيا لإطلاق الحوار بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى، وحاولت أكثر من مرة تنظيم لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، من أجل كسر الجمود الذي يسود عملية السلام، إلا إن مساعى روسيا لم تكلل بالنجاح نتيجة الموقف الإسرائيلى الرافض للوساطة الروسية والمتمسك بواشنطن كوسيط أوحد رغم الرفض الفلسطينى لذلك خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس وإفتقاد واشنطن للحياد المطلوب فى الوسيط من وجهة النظر الفلسطينية.

وتحرص موسكو على التوازن والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، فهذا الدعم الروسى للقضية الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطينى يتزامن مع بعد أخر لموقف روسيا المتوازن من الأطراف المعنية وهو ذلك المتعلق بعلاقتها بإسرائيل. فتطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى العقود الثلاثة الماضية يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. فموسكو ترتبط بعلاقات جيدة، وإن كانت متقلبة، مع اسرائيل وفى نفس الوقت تؤيد الحق الفلسطينى، لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين.

فمنذ إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل فى أكتوبر 1991، تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية على نحو ملحوظ، ولكنها كانت دوما عرضة للمد والجزر وفقاً للتطورات الإقليمية والدولية التى كانت تباعد بينهما وتثير التوتر من آن لأخر، إلا إنه سرعان ما كان يتم تجاوز الخلاف وتعود العلاقات إلى مسارها. وتكررت زيارات نتنياهو لروسيا وكثفت اسرائيل اتصالاتها مع موسكو منذ بدء الضربات الروسية فى سوريا فى 30 سبتمبر 2015، ومنذ ذلك الحين وحتى زيارته فى 12 سبتمبر 2019 ألتقى نتنياهو ثلاثة عشر مرة مع الرئيس بوتين. فقد أبدت اسرائيل حرصاً واضحاً على التفاهم والتنسيق مع روسيا التى أصبحت حاضرة بقوة فى سوريا وفاعل لا يمكن تجاوزه فى المنطقة. إلا إن الخلاف بين البلدين عاد إلى الواجهة مرة أخرى نتيجة الغارات الإسرائيلية على سوريا، ووصل التوتر ذروته مع تحميل موسكو اسرائيل المسئولية كاملة عن إسقاط الطائرة الروسية "IL-20"، وإعلان وزير الدفاع الروسي

سيرجي شويجو فى الأول من أكتوبر 2018 توريد 3 كتائب "إس 300 بي أم" لسوريا، تضم كل كتيبة 8 منصات إطلاق"، وذلك بلا مقابل، ردا على ذلك،[25] وهى الصفقة التى طالما قامت اسرائيل بالضغط لتعليقها، إلا إن عدم تفعيل المنظومة أدى إلى استمرار الغارات الإسرائيلية على الأراضى السورية بدعوى ضرب أهداف لإيران وحزب الله فى سوريا.

وإزاء التصعيد الذى شهده الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فى 8 مايو 2021 إثر اندلاع اشتباكات في منطقة الحرم الشريف وحي الشيخ جراح في القدس بسبب قيام إسرائيل بطرد عائلات فلسطينية من منازلهم، وحرب الصواريخ بين غزة وتل أبيب على خلفية الأحداث، أكد الرئيس بوتين عقب اجتماع مع أعضاء مجلس الأمن القومى الروسي فى 14 مايو لبحث تداعيات هذا التصعيد أن "النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يمس بشكل مباشر مصالح روسيا الأمنية"[26]. ودعت موسكو إلى مراعاة وضع الأماكن المقدسة في القدس ووقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وأجرت سلسلة اتصالات في مسعى لتهدئة الوضع، كان من أبرزها لقاء الرئيس بوتين مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش عبر الفيديوكونفرس وتأكيده ضرورة وقف أعمال العنف من قبل طرفي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وضمان أمن السكان المدنيين، وأعربا عن دعمهما لتسوية النزاع وفقا لحل الدولتين، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والمعايير القانونية الدولية المعترف بها عالميا[27].

ثالثها الدور الروسى فى الاتفاق النووى الإيرانى حيث لعبت روسيا دور حاسم فى المفاوضات التى انتهت بالتوصل إلى الاتفاق النووى عام 2015، وكانت بمثابة مهندس الاتفاق وساهم فريق المفاوضات والخبراء النوويين الروس بشكل كبير في صياغة الترتيبات الشاملة، الأمر الذي جعل من الممكن التقريب بين وجهات النظر المختلفة والمتضاربة لاسيما بين واشنطن وطهران. وعقب الانسحاب الأمريكى من الاتفاق فى 8 مايو 2018 سعت روسيا جاهدة، بالتنسيق مع الصين والدول الأوروبية المعنية، لإنقاذ الاتفاق والحفاظ عليه، وضبط ردود الأفعال الإيرانية والحيلولة دون خروجها عن السيطرة باتجاه مزيد من التصعيد والتعقيد على النحو الذى يجعل العودة للاتفاق أمر غير ممكن. وقد نجحت موسكو فى إبقاء الباب مفتوحاً أمام طهران وواشنطن للعودة للاتفاق، والاحتفاظ بالأخير فى غرفة العناية المركزة لحين إعادة تنشيطة وإحياءه من جديد.

وحكم الموقف الروسى مجموعة من المصالح المباشرة والاعتبارات الاستراتيجية. فمن ناحية تعد روسيا طرف معنى رئيسى بهذا الملف الشائك، وهى شريك إيران فى تطوير برنامجها النووى وإتمام مفاعل بوشهر كعمود فقرى لهذا البرنامج، وشركة "أتومسترويكسبورت" الروسية التابعة

للدولة هى التى ساعدت طهران على إكمال بناء المحطة، ومنحتها رسمياً صلاحية السيطرة على المنشأة في سبتمبر 2013. كما إن روسيا لا تقل حرصاً من واشنطن على الحيلولة دون إمتلاك طهران سلاح نووى، فروسيا من بين كل أعضاء مجموعة دول "5 + 1"، هى الأكثر عرضة لهجوم نووي محتمل من إيران وذلك فى ضوء تطوير طهران صواريخ بالستية من طراز "شهاب-3أ" بمدى يصل إلى 2000 كيلومتر، الأمر الذى يجعل غرب روسيا فى مرمى الصواريخ الإيرانية، وهو أمر لا ترتاح له روسيا رغم كون طهران شريك استراتيجى لها ويجمعهما مدى واسع من المصالح والتنسيق المشترك. ومنذ بدء تدويل البرنامج النووى الإيرانى أكدت موسكو رفضها القاطع لإمتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووى السلمى للاستخدام العسكرى، وكان هذا وراء تأييد موسكو فرض حزم متتالية من العقوبات الرادعة لإيران داخل مجلس الأمن.

يضاف إلى هذا البعد الاستراتيجى مصالح روسيا المباشرة والتى تتأثر حتماً بعودة التوتر والعقوبات الدولية على إيران حال انهيار الاتفاق النووى وفى مقدمتها مبيعات السلاح الروسى لطهران. فقد كانت طهران، حتى فرض حظر استيراد الأسلحة عليها من جانب مجلس الأمن عام 2007، تحتل المرتبة الثالثة في قائمة مستوردى الأسلحة الروسية. وتعتبر إيران سوقاً رئيسية للسلاح الروسى ويعتمد الجيش الإيراني على الأسلحة الروسية بنسبة تصل إلى 85٪ حيث شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى. وأدى الاتفاق النووى الإيرانى إلى إعادة إطلاق التعاون العسكرى بين روسيا وإيران من جديد، وفي عام 2016 أوفت روسيا بعقد توريد أنظمة الدفاع الجوي بعيدة المدى من طراز S-300 إلى إيران إنطلاقاً من كونها منظومات دفاعية لا تخضع لقيود مجلس الأمن الدولي. كما سمح انتهاء حظر الأمم المتحدة على إمدادات الأسلحة لإيران في أكتوبر 2020 بزيادة صادرات الأسلحة الروسية لإيران.

هذا فضلا عن كون إيران حجر زاوية فى معادلات التوازن الإقليمى، من وجهة النظر الروسية، وفى التخفيف من الضغوط الأمريكية على روسيا ومحاولات واشنطن تقليص النفوذ الروسى فى منطقة الشرق الأوسط، وشريك هام لإحداث التوازن فى العديد من قضايا الأمن الإقليمى وفى مقدمتها سوريا حيث يكتسب التنسيق والتعاون بين البلدين أولوية لدى موسكو فى إطار مسار أستانا وسوتشى، وشاركت قوات الجانبين فى حفظ الأمن بثلاثة من مناطق خفض التصعيد، ومازالت روسيا تعول كثيراً على التنسيق مع طهران إقليمياً رغم ما قد يبدو أو تشير إليه المصادر الغربية من خلافات بين الجانبين أو رغبة روسية فى إنهاء الوجود الإيرانى تماماً من سوريا والذى تدرك موسكو جيداً إنه أمر ليس باليسير.

فى ضوء الاعتبارات السابقة، وحرص روسيا الشديد على بقاء الاتفاق النووى واستمراره، تلقت موسكو الإشارات التى أطلقها الرئيس الأمريكى بايدن حول إمكانية عودة واشنطن للاتفاق، وأخذت تدفع بقوة فى هذا الاتجاه، ويتضمن التحرك الروسى ثلاث أبعاد، دبلوماسية تهدف إلى الدفع باتجاه العودة للاتفاق؛ واقتصادية واستراتيجية تدعم طهران فى مواجهة الضغوط الأمريكية وتعزز من قدراتها التساومية مع واشنطن. ومثلت المناورات المشتركة بين البلدين، بمشاركة الصين، فى ديسمبر 2019 وفبراير 2021 رسالة مباشرة إلى واشنطن بأن إيران لا تقف وحدها فى مواجهة الضغوط الأمريكية بما فيها التلويح بعمل عسكرى أو ضربات ضد أهداف إيرانية. ولا يعنى هذا أن روسيا ستخوض حرباً نيابة عن إيران، أو ستساندها فى أى إعتداء قد تفكر فى القيام به، ولكن ستحرص موسكو على الحفاظ على القوة الإيرانية باعتبارها أحد أضلاع مثلث القوى الإقليمية، تركيا إيران إسرائيل، وانهياره يخل بتوازن القوى الإقليمى فى غير صالحها، ويعتبر الحفاظ على الاتفاق النووى الإيرانى حجر زاوية فى هذا الاطار حيث يمكن من تطبيع وضع إيران الدولى ويسمح لموسكو بتحقيق مصالحها مع ضبط الطموحات الإيرانية والحيلولة دون إنفلاتها على النحو الذى يهدد روسيا ذاتها.

(2) بناء الشراكات التنموية على أساس المصالح المتبادلة:

على مدى العقدين الماضيين استطاعت روسيا تطوير شراكاتها وإطلاق التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط فى مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى على أساس من المنفعة المتبادلة.

أ. الشراكة الاقتصادية:

تعتبر الدول العربية شريكا تجارياً هاماً لروسيا وبحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة على موقع "russian-trade"، بلغ إجمالى التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية 14.48 مليار دولار عام 2016، وتصدرت مصر والجزائر والمغرب والامارات قائمة الشركاء التجاريين العرب لروسيا،[28] وشهدت السنوات التالية نمواً ملحوظاً فى حجم التجارة بين الجانبين، وعلى سبيل المثال تضاعف حجم التبادل بين مصر وروسيا من أكثر من 4 مليار دولار عام 2016 إلى ما يقرب من 8 مليار دولار عام 2018 لتستأثر مصر بنسبة 33% من حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية. ورغم ذلك فإنه يظل أقل من الفرص المتاحة، فالسوق الروسية تستطيع استيعاب مدى واسع من المنتجات المصرية الزراعية والاستهلاكية، وتتصدر روسيا قائمة البلدان المستوردة للبطاطس المصرية حيث تستورد من مصر 300 ألف طن سنوياً،

هذا إلى جانب الفاكهة والخضروات مثل الموالح والبصل وغيرها. كما أن روسيا تزود مصر بالعديد من السلع الاستراتيجية والمعدات، وتمدها بأكثر من 40% من احتياجاتها من القمح بقيمة 1.1 مليار دولا، ويمثل ذلك خمس إجمالى صادرات الحبوب الروسية. وتعتبر روسيا أكبر مصدر للحبوب فى العالم، ومصر أكبر مستورد للحبوب فى العالم، وتستورد ٣٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية، فيما تستورد منطقة الشرق الأوسط نحو ٢٠٪، ما يشكل ٥٠٪ من حجم تجارة الغلال فى العالم.

كما قفز حجم التبادل التجارى بين روسيا والامارات من 1.2 مليار دولار إلى 3.4 مليار دولار خلال نفس الفترة.[29] وتمثل الإمارات شريك تجارى ومستثمر هام وواعد بالنسبة لموسكو فالإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي، وأحد أهم الاقتصادات العالمية، وتتطلع لتعزيز مكانتها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي انسجاماً مع رؤية الإمارات 2021، واستعداداً لمئوية الامارات 2071. وتعد الإمارات أكبر الشركاء التجاريين لروسيا في منطقة الخليج العربي، وقد اتخذت روسيا بضعة خطوات لتعزيز التبادل التجارى بين البلدين منها افتتاح مكتب تمثيل تجاري لها في السفارة الروسية في أبوظبي عام 2017. وتعد الامارات مركز إعادة التصدير المفضل للمنتجات والسلع الروسية في المنطقة والذى يتيح للمصدرين الوصول إلى نحو ملياري مستهلك في الأسواق المحيطة. ووفقا لمجلس الأعمال الروسي الإماراتي، الذى بدأ أعماله عام 2005، تبدى الشركات الروسية اهتمامًا متزايدًا بالمعارض الكبرى التي تقام في دبي بما في ذلك معرض جالفو الذي شهد مشاركة روسية واسعة.

كذلك شهد التبادل التجارى بين روسيا والسعودية قفزة خلال الفترة ذاتها حيث ارتفع من 491 مليون دولار عام 2016، إلى مليار دولار عام 2018. ويسعى الطرفان إلى مضاعفة التبادل التجارى بينهما ليصل إلى 5 مليار دولار بحلول عام 2024، وخلال زيارة الرئيس بوتين للرياض تم توقيع اتفاقية لافتتاح ملحقيتين تجاريتين في موسكو والرياض، ومذكرة تفاهم تتضمن توسيع تصدير المنتجات الزراعية من روسيا إلى السعودية على النحو الذى يسهم فى الارتقاء بمستوى التبادل التجارى بين البلدين.

على صعيد أخر، تسعى روسيا إلى جذب الاستثمارات خاصة من دول الخليج فى قطاعات عدة، وفي نوفمبر 2018 عُقد فى موسكو المنتدى الاستثماري "أبوظبي موسكو"، شارك فيه 10 شركات حكومية و400 شركة خاصة من الجانبين، وجاء المنتدى في إطار فعاليات أسبوع الاستثمار الإماراتي الروسي، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والعلاقات الاستثمارية بين البلدين، واستغلال الآفاق الواسعة لتطوير العلاقات بينهما في مختلف المجالات. وقد نجح البلدان فى إطلاق مجموعة من الاستثمارات المشتركة من أبرزها الاستثمار المشترك بين الصندوق

الروسي للاستثمارات المباشرة وشركة مبادلة الإماراتية فى حوالي 40 صفقة مشتركة في روسيا بقيمة تتجاوز 2 مليار دولار أبرزها في مطار بولكوفو بمدينة سان بطرسبورج الروسية، ومشاريع بمشاركة شركة موانئ أبو ظبى، إلى جانب الاستثمارات في مجال البتروكيماويات، وأخرى في مجالي الزراعة والغذاء بقيمة 19 مليار روبل (300 مليون دولار)، بالإضافة إلى استثمار حوالي 10 مليار روبل في مجموعة شركات "افكو" المتخصصة في منتجات الزيوت والدهون في الاتحاد الاقتصادي الأوراسى الذى تقوده روسيا ويضم خمس دول هى: روسيا وكازاخستان، وبلوروسيا، وأرمينيا، وقرجيزستان. كذلك الاستثمارات الاماراتية في الأقاليم الروسية ومنها جمهورية الشيشان الروسية. كما ترحب موسكو بمشاركة رجال الأعمال الإماراتيين في إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر والمشروعات الاقتصادية التي تنفذها في دول عربية وأفريقية أخرى.[30]

كما افتتح صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي فى 8 أكتوبر 2019 أول مكتب تمثيلي له في السعودية، ليكون بذلك أول مؤسسة استثمارية روسية تفتتح مكتبا تمثيليا لها في المملكة مما يعزز الاستثمارات المشتركة بين البلدين ويعطيها زخما أكبر، لاسيما بعد إطلاق صندوق مشترك روسي سعودي بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل مشاريع مشتركة، وقد قام الصندوق بتمويل واعتماد تنفيذ أكثر من 30 مشروعا مشتركا بين البلدين، باستثمارات إجمالية تزيد عن 2.5 مليار دولار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما ذلك التكنولوجيا المتقدمة والطب والبنية التحتية والنقل والإنتاج الصناعي، إلى جانب عدد من المشاريع الواعدة في قطاع خدمات حقول النفط بمبلغ إجمالي يزيد عن المليار دولار، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاعي انتاج النفط والغاز بأكثر من ملياري دولار. ووقعت شركة "أرامكو" السعودية والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة اتفاقية لشراء حصة في "نوفوميت"، وهي شركة روسية متخصصة في صناعة مضخات عالية التقنية للقطاع النفطي. وأكدت شركتي الطاقة "غازبروم نفط" و"أرامكو" استعدادهما لإطلاق مشروع رائد حول استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستكشاف الجيولوجي، وإنشاء معهد روسي سعودي للتعاون في مجال الطاقة.

من ناحية أخرى، حصلت 4 شركات روسية على رخص استثمارية لمزاولة الأعمال في السعودية في مجالات البناء والتطوير العقاري وتقنية المعلومات والاتصالات والاستشارات الإدارية والهندسة المعمارية. وتم توقيع مجموعة من الاتفاقات لدفع الاستثمارات المشتركة بين موسكو والرياض فى مجالات عدة، منها اتفاق بين شركة سابك ومجموعة (YESN) بشأن المساهمة المشتركة في بناء مصنع للميثانول بمدينة سكوفورودينو في الشرق الأقصى الروسى بطاقة انتاجية مليون طن من الميثانول سنوياً. واتفاقية بين شركة "سالك" السعودية والصندوق

الروسي للاستثمارات المباشرة بشأن الفرص الاستثمارية في قطاعي الزراعة والغذاء والتأسيس لشراكة روسية سعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني.[31]

ب. التعاون التقنى:

تعد منطقة الشرق الأوسط سوق هامة وواعدة للتقنيات النووية الروسية، فالمستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وتتسارع مختلف الدول داخل المنطقة وخارجها لإمتلاك قدرات نووية سلمية لتوليد الطاقة الكهربية وما تحمله من فرص تنموية واسعة تسهم على نحو مباشر فى حل الكثير من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر روسيا الأبرز فى مجال إنشاء محطات الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتتصدر دول العالم المصدرة للكتنولوجيا النووية السلمية، والأولى من حيث عدد المفاعلات التى تقوم بإنشائها لصالح الغير حيث قامت بتشييد 39 مفاعل فى 9 دول حتى يوليو 2018، منها الهند والصين وتركيا وغيرها، ويعتبر معهد الطاقة الروسى أكبر المعاهد المتخصصة فى العالم وقام بإعداد وتدريب 150 ألف خبير فى المجال النووى. كما إنها الدولة الوحيدة التى تقوم ببناء المفاعلات بـ 100% مكون روسى، فى حين تضطر الدول الأخرى إلى استيراد بعض المكونات من دول أخرى، ولهذا أهميته لما يكفله من استقلالية وسرية فى إدارة مثل هذا المشروع التنموى الهائل. وتتميز روسيا أيضاً بالاشراك المحلى والسماح للخبراء الوطنيين فى البلد المعنى بالمشاركة فى التنفيذ والتشغيل، كما تتميز بالثقة وغياب الشروط السياسية.

وخلال زيارة الرئيس بوتين لمصر فى 11 ديسمبر 2017 تم توقيع العقود التجارية والفنية لتنفيذ مشروع المحطة النووية بالضبعة على ساحل البحر المتوسط وتزويد مصر بالوقود النووى لتبدأ عملية الإنشاء، وتضم المحطة أربع وحدات تبلغ طاقة كل منها 1200 ميجاواط بإجمالى 4800 ميجاوات للوحدات الأربع. وأعلنت مؤسسة "روس آتوم" أنها ستمد مصر بأحدث تكنولوجيا فى المجال من طراز VVER-1200 من الجيل الثالث (+Gen3) الذي يلبي أعلى معايير السلامة والأمان النووي.

وهناك تعاون هام بين دول الخليج وروسيا فى هذا المجال لاسيما السعودية والامارات. فقد وقعت مؤسسة "روس أتوم" ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة اتفاقية عام 2015 تمثل الأساس القانوني للتعاون بين الدولتين في المجال النووي. وتعتبر روسيا شريك واعد للمملكة فى إطار الخطط السعودية لإنشاء 16 مفاعل نووي خلال السنوات العشرين المقبلة بتكلفة تفوق الـ 80 مليار دولار بهدف تقليص استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية، وتتنافس روسيا

وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين وفرنسا على الفوز بعقد إنشاء أول محطة من هذا النوع في السعودية. كذلك توجد آفاق رحبة للتعاون بين روسيا والامارات فى هذا المجال، وقد تم تجديد مذكرة التفاهم المبرمة بين مؤسسة "روس أتوم" ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمبرمة عام 2017 على هامش زيارة الرئيس بوتين للإمارات يوم 15 أكتوبر 2019. وتساهم روسيا فى محطة براكة للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة في إمارة أبوظبي على ساحل الخليج العربي ببعض المعدات والتقنيات.

كذلك، تعد منطقة الشرق الأوسط سوق هامة وواعدة لتقنيات الفضاء الروسية. ويعتبر مجال الفضاء ساحة التنافس الدولى فى المستقبل المنظور، وعليه تتسابق القوى الكبرى من أجل الهيمنة واستغلال الطاقات الكامنة به. وهناك تعاون واسع بين روسيا وعدد من دول المنطقة فى هذا الخصوص، منها الامارات ويتم فى إطاره تدريب رواد الفضاء الإمارتيين وإطلاقهم إلى المحطة الفضائية الدولية وذلك وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين في الأول من أكتوبر 2015، من خلال مركز "جاجارين" الروسي لإعداد رواد الفضاء، وهو الذى قام بتدريب رائدي فضاء من الامارات، وفى 9 أكتوبر 2019 عاد أول رائد فضاء إماراتي وعربى، هزاع المنصوري، من المحطة الفضائية الدولية على متن مركبة الفضاء الروسية "سويوز" بعد أن قضى 8 أيام هناك.

كما يوجد تعاون هام بين موسكو والرياض فى مجال الفضاء حيث تم إطلاق 13 قمر صناعي سعودي للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية الى مدار حول الارض كان أخرها "سعودي سات 4" فى 21 يونيو 2014. وتم خلال زيارة الرئيس بوتين للرياض يوم 14 أكتوبر 2019 توقيع اتفاقية بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية TAQNIA" حول التعاون في مجال الفضاء، ويتضمن ذلك إطلاق الأقمار الصناعية من السعودية، وتطوير وتحديث المجمع الفضائي الصاروخي روسي الصنع "ستارت – 1". كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة "روس كوسموس" الفضائية الروسية ولجنة الفضاء السعودية للتعاون الشامل بين الوكالتين الفضائيتين الروسية والسعودية، ويتضمن ذلك الرحلات المأهولة والملاحة الفضائية، وإعداد وإرسال رائد فضاء سعودي إلى المحطة الفضائية الدولية.

هذا إلى جانب التعاون المتنامى بين مصر وروسيا فى مجال الفضاء حيث تم في 16 أبريل 2014 إطلاق القمر الصناعي المصرى Egyptsat2 الذي قامت بتصنيعه مؤسسة الصواريخ والأقمار الفضائية الروسية "إينيرجيا" بتكلفة حوالى 40 مليون دولار. وفي يناير 2015 سلمت روسيا إدارة القمر الصناعي إلى الخبراء المصريين، إلا أن الاتصال توقف مع القمر في

مايو2015، وتم الإعلان عن فقدانه. أعقب ذلك توقيع عقد بين الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء فى مصر ومؤسسة "إينيرجيا" الروسية عام 2016 تضمن التصنيع المشترك، على مدى عامين، للقمر الجديد "ايجيبت ساتA" بمشاركة مجموعة من الباحثين والمهندسين المصريين ممن شاركوا في تصنيع القمر السابق، وألتزمت روسيا بصناعة القمر الجديد بالكامل على نفقتها الخاصة نتيجة فقدان القمر السابق في فترة الضمان. وتم إطلاق القمر الجديد "ايجيبت سات A" فى 21 فبراير 2019 من قاعدة الاطلاق الفضائي الروسية "بايكونور" بكازاخستان، والتي تعد أكبر قواعد الاطلاق الفضائية في العالم، وتديرها روسيا باتفاق خاص مع دولة كازاخستان حتى 2050.

(3) توظيف روسيا للأداة العسكرية:

رغم إن روسيا أميل إلى توظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية، إلا إن التطورات فى المنطقة خاصة فى فترة ما بعد الثورات العربية عام 2011 فرضت عليها توظيف أوسع للأداة العسكرية على النحو الذى تجاوز مجرد مبيعات الأسلحة والتعاون العسكرى التقنى ليشمل التدخل العسكرى المباشر فى الحالة السورية أو غير المباشر كما هو الحال فى ليبيا.

أ. مبيعات الأسلحة والتعاون العسكرى:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط سوق هامة لصادرات السلاح الروسية، ويبلغ حجم صادرات الأسلحة الروسية إلى المنطقة حوالي 6 مليارات دولار ويشكل ذلك حوالي نصف الصادرات الروسية من الأسلحة تقريباً.[32] ويشير التقرير الخاص بحالة تجارة الأسلحة العالمية خلال الفترة 2016–2020، الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام الدولي أن مبيعات الأسلحة الروسية للشرق الأوسط زادت خلال تلك الفترة بنسبة 64% واتجهت إلى 10 دول فى المنطقة، وأن الجزائر تصدرت دول المنطقة كأكبر مستورد للسلاح الروسى حيث استحوذت على 15% من إجمالى الصادرات الروسية واحتلت بذلك المرتبة الثالثة بين مستوردى السلاح الروسى عالمياً بعد الهند والصين، ومثل ذلك 69% من إجمالى وارادت الجزائر من الأسلحة. تلى ذلك مصر التى مثلت الأسلحة الروسية 41% من إجمالى وارداتها من الأسلحة، يليها العراق بنسبة 34% من وارداته من الأسلحة فى حين برزت الإمارات ولكن بفارق كبير حيث مثلت الأسلحة الروسية 4.7% من إجمالى وارداتها من الأسلحة.[33]

وهناك آفاق رحبة لتوسيع صادرات الأسلحة الروسية لدول المنطقة، وعلى سبيل المثال قد يدفع تعليق واشنطن لبعض صفقات السلاح للمملكة العربية السعودية إلى تنشيط مبيعات السلاح

الروسية للمملكة، ومن المعروف أن الرياض تحظى باهتمام كبير من جانب موسكو باعتبارها أكبر مستورد للسلاح في العالم بنسبة 12% من إجمالي واردات الأسلحة العالمية. وخلال زيارته للسعودية عام 2019 بحث الرئيس بوتين والعاهل السعودي التعاون العسكري التقني بين البلدين، خاصة توريد منظومات "إس-300" أو "إس-400" للمملكة، وسبق أن عرض الرئيس بوتين على المملكة، في أعقاب الهجوم على منشأتين حيويتين لشركة "أرامكو" السعودية يوم 14 سبتمبر 2019، شراء منظومات الصواريخ الروسية للدفاع الجوي، وهناك مفاوضات جارية بهذا الخصوص منذ العام 2017.

على صعيد أخر، تشارك العديد من الدول العربية فى المنتدى العسكري التقني "منتدى أرمي"، الذى تنظمة وزارة الدفاع الروسية سنوياً منذ عام 2015، ومنها مصر وعدد من دول الخليج، ويعد أحد أهم معارض الأسلحة والمعدات العسكرية ووسائل تطوير التعاون العسكري والتقني الدولي. كما تجرى روسيا عدة مناورات دورية مشركة مع مصر، أهمها "جسر الصداقة" التى أُجريت في البحر المتوسط خلال الفترة من 6 إلى 14 يونيو 2015، وأجريت لأول مرة فى البحر الأسود في الفترة من 17 إلى 24 نوفمبر 2020، كذلك المناورات الروسية المصرية المشتركة لمكافحة الإرهاب "حماة الصداقة" التى تعقد سنويا بالتبادل بين البلدين منذ عام 2016، كما قامت القوات المشتركة لروسيا ومصر بتدريبات "سهم الصداقة-2019"، فى مجال الدفاع الجوي وهى الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين البلدين.

ب. التدخل العسكرى فى سوريا وليبيا:

على الصعيد العملياتى، مثل بدء الضربات الجوية الروسية فى سوريا فى 30 سبتمبر 2015 تحول جذرى فى السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط مكن موسكو من تثبيت دعائم نفوذها فى المنطقة على نحو غير مسبوق، فقد استطاعت موسكو عبر تدخلها المباشر فى القتال الدائر فى سوريا من تغيير موازين القوى على الأرض، ودعم استعادة السيطرة للحكومة السورية تدريجياً، بعد أن تداعى الجيش السورى ومعه الدولة السورية وأوشكت الأخيرة على التحول لأفغانستان الشرق الأوسط وأصبحت حاضنة لعشرات التنظيمات الارهابية المتناحرة مع الدولة السورية، ومع بعضها البعض، وبؤرة تشع الارهاب وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط والعالم على النمط الأفغانى.

ووفقاً لبيان وزارة الدفاع الروسية الصادر فى 6 ديسمبر 2017 نجحت الحملة الروسية فى سوريا فى التحرير الكامل لأراضي سوريا من مسلحي "داعش"، وسلب داعش الأرض وتحويلها من دولة إلى جماعة ارهابية تبحث عن موطئ قدم ترتكز عليها. وأوضح البيان أن الطيران

الروسي قام خلال الفترة 30 سبتمبر 2015 وحتى 6 ديسمبر 2017 بأكثر من 92 ألف ضربة جوية في سوريا تمكن خلالها من القضاء على 86 ألف إرهابى، وتدمير حوالى 121 ألف هدفا وموقعا للإرهابيين تشمل مركز قيادة ومعسكرات تدريب وغيرها. وتضمن ذلك القضاء على عدد كبير من قيادات التنظيم، من بينها مئات الشيشانيين أمثال أبو عمر الشيشاني، وعلاء الدين الشيشاني، وصلاح الدين الشيشاني، وغيرهم من قيادات داعش الذين كانت تمثل عودتهم لروسيا تهديد مباشر لأمنها القومى.[34]

ورغم أن الدور الروسى فى الملف الليبى ليس بنفس القدر من الوضوح كنظيره فى سوريا خاصة خلال السنوات الأولى من تفجر الأزمة فى ليبيا، إلا إن التحول فى الموقف الروسى بدأ تدريجياً عام 2014 مع بدء المشير خليفة حفتر عمليته العسكرية على بنغازي وتواصله مع الروس، وذلك باتجاه دعم موسكو لحفتر سياسياً باستقباله أكثر من مرة فى موسكو، وبالسلاح عبر أطراف أخرى، ومن خلال شركة "فاجنر" الروسية، بهدف تمكينه من السيطرة على ليبيا. وقد تصاعد الدور الروسى على مدى السنوات التالية على النحو الذى أصبحت معه روسيا فاعل رئيسى فى الأزمة الليبية لاسيما مع الارتباط الذى بدا بينها وبين الأزمة السورية.

فقد استفادت روسيا كثيراً من تجربتها فى سوريا فى إدارة سياستها فى الملف الليبى وتفعيل دورها كفاعل مؤثر فى هذا الملف. ويعتبر دور شركة فاجنر الروسية أحد محاور ذلك، وتعود نشاطاتها إلى عام 2013 عندما شاركت هذه المجموعة التي كانت معروفة آنذاك تحت اسم "الفيلق السلافي"، في مهمة في سوريا بناء على طلب من رجال أعمال دمشقيين غير معروفين، وذلك تحت قيادة عقيد سابق في الاستخبارات العسكرية الروسية يدعى ديمتري أوتكين. وقد انضم مقاتلى فاجنر إلى القوات الروسية في سوريا بعد وقت قصير من بدء عملياتها هناك فى سبتمبر 2015، حيث لعبت دوراً محورياً في الاستيلاء على(تدمر) و(دير الزور). وتشير بعض المصادر إلى أن فاجنر عملت كجزء من الجيش الروسي، لكن بشكل غير معلن حيث ينفي الكرملين أى علاقة معها، وسبق أن وصف الرئيس بوتين مقاتلي فاجنر في سوريا بإنهم أشخاص يخاطرون بحياتهم ويشاركون في الحرب ضد الإرهاب، موضحًا أنهم ليسوا من الجيش الروسي.

ووفقاً لتقرير أممي أعده مراقبون مستقلون لصالح لجنة العقوبات المفروضة على ليبيا التابعة للأمم المتحدة مكون من 57 صفحة، فإن مئات المرتزقة من "فاجنر" الروسية يقاتلون في ليبيا ويدعمون القوات الموالية للمشير خليفة حفتر في معاركها ضد حكومة طرابلس منذ أكتوبر 2018. ويقدر التقرير عدد عناصر "فاجنر" الموجودين في ليبيا بـ 800–1000 عنصر معظمهم من روسيا وبعضهم من بيلاروسيا ومولدوفا وصربيا وأوكرانيا، ويقدمون مساعدات فنية لإصلاح

المركبات العسكرية ويشاركون في العمليات العسكرية، وفي وحدات المدفعية والرصد والقنص كما قدموا مساعدات فنية في العمليات الإلكترونية.[35]

يأتى هذا فى سياق دعم روسيا للمشير حفتر، فقد حاولت موسكو الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بالأطراف الليبية المختلفة، وإلتزامت الحذر والصمت طويلاً حتى بلورت القوى الليبية نفسها فى محورين أساسيين يقودهما المشير خليفة حفتر يدعمه برلمان طبرق من ناحية، وحكومة الوفاق الوطنى المعترف بها من الامم المتحدة والمدعومة من العواصم الغربية وفى مقدمتها واشنطن وباريس من ناحية أخرى، ورأت أن ما دون ذلك جماعات ارهابية خارجة عن الشرعية.

ورغم احتفاظ روسيا بقنوات اتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف الليبية بما فيها تيار سيف الاسلام القذافى، خلافاً لقوى دولية أخرى لا تعرف سوى الأحادية فى سياستها تجاه ليبيا، فإنها تبدو أقرب إلى المشير حفتر الذى اُستقبل فى موسكو فى يونيو ونوفمبر 2016، وفى أغسطس 2017، وتمت دعوته لمباحثات مع وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو عبر دائرة تلفزيونية مغلقة على متن حاملة الطائرات الروسية أميرال كوزنيتسوف أثناء عبورها قبالة المياه الليبية في يناير 2017. كما قامت روسيا فى مايو 2016 بطبع 4 ملايين دينار ليبي (حوالي 3 مليارات دولار) لصالح حكومة طبرق مما أثار احتجاجات البنك المركزي الليبي فى طرابلس التابع لحكومة الوفاق.[36] وانطلقت موسكو فى هذا من قراءة موضوعية للواقع الليبى، فالمشير حفتر هو الذي يقود قوة عسكرية منظمة ممثلة فى الجيش الوطني الليبي في حربه ضد الجماعات الارهابية في منطقة بنغازي ويتمتع بنفوذ واسع في القوات المسلحة، وهو الركيزة الأساسية للأمن فى شرق البلاد حيث الهلال النفطى الذى يضم حقول النفط والغاز والموانئ النفطية، ومن ثم لا يمكن تجاوزه فى أى ترتيبات مستقبلية لليبيا.

وقد أثارت زيارات المشير حفتر وتقاربه الواضح مع موسكو العديد من التساؤلات حول إمكانية اعتباره "رجل موسكو" وتدخل الأخيرة عسكريا فى ليبيا على غرار تدخلها فى سوريا. والواقع أن هذا السيناريو يبدو بعيداً عن الواقع، صحيح أن القاعدة البحرية في طبرق تبدو مريحة وآمنة وعميقة، إضافة إلى أنه تم تحديثها في ثمانينيات القرن الماضي من قبل الخبراء السوفييت، إلى جانب قاعدة بنغازي البحرية، وكان هناك عقود بمليارات الدولارات فى المجالين التقنى والعسكرى ومشروعات نفطية عملاقة تم التوصل إليها زمن القذافى وأصبحت حبر على ورق، وتأمل موسكو فى إحيائها، إلا إن تدخلها العسكرى فى ليبيا يظل غير وارد، وذلك لعدة اعتبارات. أولها، أن ليبيا ليست سوريا من حيث الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لروسيا وعمق العلاقات وخصوصيتها مع دمشق والتى تمس الأمن القومى الروسى على نحو مباشر، فالعلاقة مع دمشق

لا نظير لها بالنسبة لموسكو ولا يمكن مقارنتها بالعلاقة مع ليبيا أو غيرها رغم أهمية الأخيرة أيضاً بالنسبة لموسكو.

ثانيها، أن روسيا لن تغامر بالتورط عسكرياً فى ليبيا لأن ذلك سيكون على حساب قدرتها على التركيز فى سوريا من ناحية، خاصة وأنها لم تصل بعد إلى حسم نهائى للمعارك فى سوريا، ولم تقضِ تماماً على التنظيمات والعناصر الارهابية بها، والذى يظل الأولوية الحاكمة لحركة روسيا فى منطقة الشرق الأوسط برمتها، ولما سيمثله ذلك من ضغط وعبء على الاقتصاد الروسى الذى يمر بصعوبات واضحة نتيجة التراجع الحاد فى أسعار النفط من ناحية أخرى.

ثالثها، أن روسيا لديها ما يكفيها من التوترات والمشكلات مع الغرب ولن تقدم على فتح جبهة جديدة من السجال مع الدول الغربية التى تدخلت فى ليبيا على نحو صارخ وتأبى أن تترك الساحة الليبية قبل أن تحقق أهدافها فى السيطرة على مقدرات وثروات ليبيا النفطية كما حدث فى العراق من قبل. فضلاً عن إن خريطة القوى الفاعلة فى ليبيا معقدة للغاية والتورط بها يمكن أن يعيد شبح المآساة الأفغانية خاصة مع تربص الغرب بروسيا ورغبته فى انهاكها عسكريا واقتصادياً. يضاف إلى هذا بعد قانونى وهو أن روسيا لا تتدخل عسكريا إلا فى إطار مظلة شرعية، وهو الأمر الذى يتحقق فى حال طلبت الحكومة الليبية من روسيا التدخل، وهذا أمر غير وارد باعتبار الأخيرة مدعومة وموالية للغرب بالأساس، أو بإستصدار قرار أممى من مجلس الأمن يخول روسيا هذا الحق، وهو أيضا أمر غير وارد ولا يمكن تصور أن تسمح به الدول الغربية.

هذا يبقى خيار التسوية السلمية والدفع نحو وفاق وطنى فى ليبيا كبديل أمثل لروسيا. وتدعم روسيا التوافق بين القوى الليبية، وتدعو إلى الحفاظ على وحدة ليبيا وتشكيل سلطة واحدة تضم كل الأطراف السياسية الليبية الفاعلة، وعقب إعلان المشير حفتر "عملية تحرير طرابلس" فى 4 أبريل 2019 دعا الكرملين إلى تجنيب ليبيا المزيد من إراقة الدماء، وضرورة التوصل إلى تسوية بالوسائل السياسية السلمية، مؤكدا أن موسكو لا تشارك بأي شكل من الأشكال في دعم تحركات الجيش الليبي.[37]

فى هذا الاطار استضافت موسكو محادثات بين حفتر والسراج فى 13 يناير 2020 إلا إنها فشلت في التوصل إلى اتفاق حول هدنة دائمة وغير مشروطة وغادر حفتر موسكو دون التوقيع على الوثيقة التي تحدد شروط الهدنة في ليبيا تحت رعاية روسية – تركية. أعقب ذلك مباشرة عقد مؤتمر برلين الدولى حول ليبيا بدعم روسى يوم 19 يناير 2020 وشارك فيه الرئيس بوتين وأكد دعم الحوار والتسوية السلمية للصراع فى ليبيا على مختلف المسارات الدبلوماسية والعسكرية. كما تدعم موسكو جهود الأمم المتحدة ورحبت بنتائج اقتراع ملتقى الحوار السياسي

الليبـي الـذى تـم تحـت رعايـة أمميـة، يـوم 5 فبرايـر 2021، وأسـفر عـن اختيـار رئـيس المجلـس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، ورئيس الحكومة، عبد الحميد دبيبة، لتتولى السلطة الجديدة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر، وأكدت موسكو استعدادها للعمل مع الحكومة الليبية الجديدة[38].

إن السياسـة الروسـية فـى الشـرق الأوسـط أصـبحت أكثـر نضـجاً وتـأثيراً، وعلـى مـدى العقـدين الماضـيين اسـتعادت روسـيا مكانتهـا كقـوة كبـرى مـؤثرة فـى شـئون المنطقـة، وفاعـل دولـى رئيسـى بهـا، واسـتطاعت توظيـف الفـرص المتاحـة والتعـاطى مـع التهديـدات والتحـديات ببرجماتيـة وحنكـة سياسـية عاليـة، وتوظيـف قوتهـا الصـلبة والناعمـة والجمـع مـا بـين الأدوات الدبلوماسـية والشـراكات التنمويـة وتلـك العسـكرية لـدعم الـدور الروسـى فـى المنطقـة الـذى يتحـرك فـى مسـارات متوازيـة لتحقيـق أهدافـه ومصـالحه، وسـيزداد هـذا الـدور ويتسـع نطاقـاً مسـتقبلاً، بـالنظر لمصـالح روسـيا الحيويـة المتناميـة بالشـرق الأوسـط علـى الصـعيدين الاسـتراتيجى والاقتصـادى، والثقـة والقبـول الـذى أصـبحت تتمتـع بهمـا روسـيا كشريك من جانب دول المنطقة.

الهوامش

[1] Военная доктрина Российской Федерации (http://kremlin.ru/events/president/news/47334).

[2] Морская доктрина Российской Федерации, (http://kremlin.ru/events/president/news/50060).

[3] Указ Президента Российской Федерации от 31 декабря 2015 года N 683 "О Стратегии национальной безопасности Российской Федерации", 31 декабря 2015 г. (http://kremlin.ru/acts/news/51129).

[4] Стратегия национальной безопасности Российской Федерации до 2020 года, 13 мая 2009 года (http://kremlin.ru/supplement/424).

[5] Концепция внешней политики Российской Федерации, утверждена Президентом Российской Федерации В.В.Путиным 30 ноября 2016 г, (http://www.mid.ru/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/2542248)

[6] Remarks by President Biden on America's Place in the World, The White House, FEBRUARY 04, 2021, (https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/02/04/remarks-by-president-biden-on-americas-place-in-the-world/)

[7] "NATO - 2030: United for a New Era", (https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/12/pdf/201201-Reflection-Group-Final-Report-Uni.pdf)

[8] TASS, January 20, 2017 (http://tass.com/defense/926348)

[9] Триколор в Африке, Российская Газета, 11.11.2020, (https://rg.ru/2020/11/11/baza-rossijskogo-flota-mozhet-poiavitsia-v-sudane.html)

[10] العين الإخبارية، 2021/5/2، (https://al-ain.com/article/ignites-questions-sudan-russian-base)

[11] СМИ: Судан заморозил соглашение о создании российской военной базы, РИА Новости, 28.04.2021, (https://ria.ru/20210428/baza-1730396285.html)

[12] Sputnik، 28.04.2021، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202104281048839825

[13] Sputnik، 19.12.2017، (https://arabic.sputniknews.com/world/201712191028575606)

[14] RT، 2020/11/25، (https://arabic.rt.com/russia/1176914)

[15] RT، 2017/6/2 (https://arabic.rt.com/russia/881602)

[16] НЕФТБ, 14 января 2020, (https://oilcapital.ru/news/markets/14-01-2020/dohody-rf-ot-eksporta-nefti-snizilis-ot-spg-vozrosli-za-11-mesyatsev-2019)

[17] тасс, 6 ИЮН 2020, (https://tass.ru/info/8665041)

[18] Выступление Путина перед членами Совета Федерации, ИЗВЕСТИЯ, 23 сентября 2020, (https://iz.ru/1064335/2020-09-23/vystuplenie-putina-v-sovete-federatcii-transliatciia)

[19] Российская Концепция коллективной безопасности в зоне Персидского залива, (http://www.mid.ru/foreign_policy/international_safety/conflicts/-/asset_publisher/xIEMTQ3OvzcA/content/id/3733575/pop_up?_101_INSTANCE_xIEMTQ3OvzcA_viewMode=print&_101_INSTANCE_xIEMTQ3OvzcA_languageId=ru_RU&_101_INSTANCE_xIEMTQ3OvzcA_qrIndex=0)

[20] TASS, September 06, 2017 (http://tass.com/defense/964080)

[21] bbc، 2017/11/24، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42105202)

[22] тасс, 16 ФЕВ 2021 (https://tass.ru/politika/10715901)

[23] RT، 2017/1/15 (https://arabic.rt.com/news/858742)

[24] RT، 2019/2/13 (https://arabic.rt.com/middle_east/1000865)

[25] TASS, October 19, 2018 (http://tass.com/defense/1026862)

[26] тасс, 14 МАЯ 2021, (https://tass.ru/politika/11374633)

[27] RT، 2021/5/13، (https://arabic.rt.com/middle_east/1231303)

[28] Sputnik، 2017/3/28، (https://arabic.sputniknews.com/infographics/201703281023107214)

[29] العين الإخبارية، 2019/10/13، (https://al-ain.com/article/non-oil-trade-between-the-uae-and-russia)

[30] тасс, 15 ОКТ 2019, (https://tass.ru/ekonomika/7004830)

[31] тасс, 14 ОКТ 2019, (https://tass.ru/politika/7000256)

[32] Объем экспорта оружия РФ на Ближний Восток и в Северную Африку составляет около $6 млрд, Российская Газета, 21.02.2021, https://rg.ru/2021/02/21/obem-eksporta-oruzhiia-rf-na-blizhnij-vostok-i-v-severnuiu-afriku-sostavliaet-okolo-6-mlrd.html

[33] Trends in International Arms Transfers, SIPRI Fact Sheet, March 2021, https://sipri.org/sites/default/files/2021-03/fs_2103_at_2020.pdf

[34] тасс, 7 ДЕК 2017, (https://tass.ru/info/4793942)

[35] bbc، 7مايو 2020، (https://www.bbc.com/arabic/world-52579118)

[36] Kirill Semyonov, Who Should Russia Rely on in Libya?, Valdai Discussion Club, 28.12.2018, (http://valdaiclub.com/a/highlights/who-should-russia-rely-on-in-libya)

[37] RT، 2019/4/5، (https://arabic.rt.com/middle_east/1011456)

[38] RT، 2021/2/8، (https://arabic.rt.com/russia/1200575-)